

بيان صحفي



بيروت: 2013-05-27

نقاشات المؤتمر التأسيسي لمركز الأصفر في الجامعة الأميركية في بيروت: التدخل الخارجي وفساد النخب في البلدان العربية يقفان عائقاً أمام التغيير والعدالة الاجتماعية والديموقراطية

اختتم المؤتمر التأسيسي لمركز الأصفر للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت أعماله مساء الجمعة ، بعدما تطرقت النقاشات على امتداد يومين إلى دور المجتمع المدني في العمل على تحقيق التغيير والدفاع عن الحقوق وشارك فيها خبراء من المنطقة.

وقد عُقد المؤتمر تحت عنوان "فضاءات جديدة لنشطاء المجتمع المدني في العالم العربي" بالتعاون مع مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون ومركز الدراسات العربية في جامعة جورج مايسون وجمعية المفكرة القانونية في بيروت.

وبعد كلمة الافتتاح التي ألقاها الوكيل الأكاديمي في الجامعة الأميركية في بيروت، أحمد دلال، وتلتها كلمة لماريكي بوسمان، الرئيسة التنفيذية في مؤسسة الأصفر في لندن التي قدمت منحة قدرها عشرة ملايين دولار لإنشاء مركز الأصفر في الجامعة الأميركية في بيروت، ألقى رشيد الخالدي، أستاذ كرسي إدوارد سعيد للدراسات العربية في كلية التاريخ في جامعة كولومبيا، المداخلة الأولى بعنوان "الاعتبارات الجيوسياسية للنضالات من أجل الديمقراطية في العالم العربي".

وقال الخالدي "تعرض ثلاثة عوائق جيوسياسية أساسية العدالة الاجتماعية والديموقراطية في العالم العربي. فمن يملكون السلطة والنفوذ يشكلون، بموازرة الطبقات الثرية، العقبة الأساسية أمام أي شكل من أشكال التغيير الذي يمكن أن يطرأ على الوضع القائم، ويعارضونه بشدة".

وأضاف "العامل الثاني هو السياسة الأميركية التي تؤيد الديمقراطية في العلن، في حين تقيم الولايات المتحدة روابط وثيقة مع الأنظمة الحاكمة وتقدم لها الدعم تحقيقاً لمصالحها الخاصة، بما يتناقض مع السياسة المعلنة. أما العامل الثالث الأقل أهمية فهو إسرائيل التي تدعم أجنادات مذهبية".

وفي الجانب الإيجابي، اعتبر الخالدي أن نجاح الانتفاضات العربية في تبنّي مثل عليا دولية يمكن أن يولد شعوراً بالتضامن والدعم من شأنه أن يساهم في عملية الانتقال، إلا أنه من الصعب التعويل عليه.

وقد تمحورت جلسة النقاش الأولى في المؤتمر حول "النضالات المدنية في زمن الاضطرابات". وتخلّلتها مداخلة لبسام حداد، مدير برنامج الدراسات الشرق أوسطية وأستاذ قسم الشؤون العامة والدولية في جامعة جورج مايسون، تطرّق فيها إلى التحول الاجتماعي الذي شهدته سوريا بين عامي 1940 و2010، وانتقال السلطة من حزب إلى آخر.

ومن جهته، اعتبر جويل بنين، أستاذ كرسي دونالد جيه مكلوخلن في مادة التاريخ في جامعة ستانفورد، أن قراءة الأوضاع انطلاقاً فقط من منظار النشاط الذي يقوم به المجتمع المدني، ليست دقيقة على الإطلاق، ولفت إلى الطريقة التي تتدخل بها الدولة كي تبدّل مسار الأمور لمصلحتها، قائلاً "يجب أن يكون الحل سياسياً".

أما عبلة عماوي، رئيسة فريق الحاكمية الرشيدة والمستشارة الرئيسية لبرنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد أشارت إلى أن السلطات الأردنية تعمدت تسليط الضوء على ما تسببت به الثورة من تدفق للاجئين السوريين إلى أراضيها بهدف بث الخوف لدى سكّانها من النزوح الذي يمكن أن يتعرّضوا له في حال قرّروا ركوب موجة الانتفاضات العربية، ونجحت بالتالي في خلق أي رغبة في محاكاة تلك الانتفاضات لدى الفئات المحرومة.

المتحدّث الرئيسي الثاني في المؤتمر كان خالد فهمي، أستاذ ورئيس قسم التاريخ في الجامعة الأميركية في القاهرة، الذي ألقى كلمة بعنوان "العدالة الانتقالية في مصر بعد الثورة" اعتبر فيها أن "ما جرى غير مسبوق على مستويات عدّة، ويترك الأكاديميين في حيرة من أمرهم".

وتابع "بعد إدراك حجم التحديات التي تلوح في الأفق، يمكن القول بأن العلوم الاجتماعية خذلتنا لأنه ليست هناك سوابق موثقة يمكن الاستناد إليها لاستشراف الأحداث".

واعتبر فهمي الذي عيّنه وزير الثقافة المصري لترؤس لجنة لتوثيق الأحداث في الأرشيف الوطني بعد انطلاقة الثورة في مصر، أن محاكمة مرتكبي التعذيب بمختلف أشكاله هي من مرتكزات الثورة المصرية، وأن مصر فشلت حتى الآن في تطبيق العدالة الانتقالية.

وأضاف أن التعذيب والممارسات العنيفة التي تلجأ إليها القوى الأمنية والشرطة والجيش كانت ولا تزال متجذرة بقوة، حتى بعد الثورة. فتعريف التعذيب في القانون الحالي يقتصر على حالات محدودة جداً، كما أن سلطات التحقيق الجنائي متواطئة مع الأجهزة الأمنية المتعددة، هذا فضلاً عن أن المواطنين العاديين لا يستطيعون أن يتقدموا مباشرة بدعوى أمام الجهات المختصة للنظر في تعرضهم للتعذيب، بل يجب أن يرفعوا، بموجب القانون، عريضة إلى النائب العام الذي يعود إليه اتخاذ القرار بشأن إحالة الشكوى إلى المحكمة أم إسقاطها. ولذلك ليس مفاجئاً أن عدداً قليلاً جداً من حالات التعذيب يمثل مرتكبوها أمام المحاكم، وفي غالبية الأحيان، تتم تبرئتهم.

وقد علق فهمي بالقول "يتمثل الحل في إجراء إصلاح شامل للأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها، بدءاً من الزي الرسمي والتدريب. لكن مناشداتنا لم تلقَ أذناً ضاغية، حتى بعد تسلّم الرئيس مرسى الحكم، وعلى الرغم من أن الإخوان المسلمين كانوا الهدف الأساسي للتعذيب في عهد مبارك".

وركزت جلسة النقاش الثانية على موضوع القضاء ودور السلطة القضائية المستقلة في حماية الحقوق وضمانها. وفي هذا الإطار، قال القاضي المغربي ياسين مخلي، رئيس نادي قضاة المغرب "العدالة الانتقالية ليست وليدة الثورة بل المطالب التي يرفعها القضاة والمجتمع المدني. ففي السابق كان عدد كبير من القضاة في العالم العربي يردّدون خطاب السلطة التنفيذية، أما الآن فيعبّرون جهاراً عن شكواهم ومخاوفهم". ولفت مخلي إلى أنه في سياق التحوّل الذي يشهده السلك القضائي، بات القضاة يناقشون علناً في ما بينهم، ويطالبون باستقلال القضاء ورفع القيود عن الصحافة، والإشراف على الانتخابات.

وبالانتقال إلى السياق التونسي، تحدّث القاضي التونسي عفيف جيدي، أستاذ مادّة القانون في كلية المحاماة والعلوم السياسية في العاصمة تونس، عن الثورة التي اندلعت ضد القمع والظلم ومن أجل المطالبة بالمساءلة، قائلاً "يصعب جداً أن نطلب من القضاء مكافحة الفساد، في حين أن السلك القضائي نفسه فاسد".

وقال ماجد المذحجي من المركز اليمني للحقوق المدنية "كل ما حصلت عليه عائلات المفقودين هو التعويضات، فيما مُنعت من معرفة مصير أبنائها وأماكن وجودهم، والأهم من ذلك هوية المسؤولين عن اختفائهم. لم تتحقّق بعد العدالة الانتقالية في بلادنا، وفوق هذا كله، منح القانون الرئيس السابق [علي عبدالله] صالح عفواً كاملاً من أي شكل من أشكال الملاحقة القانونية".

وفي الشأن السوري، قال المحامي عبد الحي سيد، المحاضر السابق في كلية المحاماة في جامعة دمشق، إن السوريين فوّتوا فرصة العودة إلى الدولة التي كانت قائمة قبل الاستقلال عن الفرنسيين، حيث كان الجميع يتقبّلون الآخر واختلافاته.

وأضاف "النزاع الحالي هو وليد الأوهام التي يرسمها كل فريق في مخيلته لتبرير مختلف أنواع الممارسات، مهما بلغت فظاعتها. يبقى الواقع أن كل طرف يحاول تشويه سمعة الآخر ويعتبر نفسه الضحية، والنتيجة هي الاصطدام بحائط مسدود. يجب أن تحصل المصالحة داخل المجتمع بحد ذاته، وأن تتغيّر الذهنية التي تبرّر الأفعال الجرمية بمختلف أشكالها".

وقال والدين بيلو، عضو مجلس النواب في جمهورية الفيليبين، في مداخلة الرئيسية بعنوان "أفكار حول الربيع العربي انطلاقاً من أمثلة أخرى عن الديمقراطية"، إنه على الرغم من موقفه المؤيّد للثورة ولإطاحة الطغاة على غرار القذافي، يعارض بشدّة تدخّل القوى الأجنبية مثل تدخل حلف شمال الأطلسي (الناطو) في ليبيا.

وأضاف في هذا الإطار "لا ينبغي على القوى الخارجية التدخل إلا في حال وقوع إبادة جماعية. ففي حالة الناتو، تسبب تدخله المباشر في ليبيا بالانقسام بين الأفرقاء هناك، ما أفسح في المجال أمام المناورات الخارجية. كل تدخل يُشكّل سابقةً لمزيد من التدخلات في المستقبل، كما حصل في يوغوسلافيا وكرت السبحة وصولاً إلى أفغانستان والعراق، وختاماً ليبيا".

واعتبر أن الأوضاع في سوريا تسلك أيضاً منحى سيقود إلى التدخل الخارجي في نهاية المطاف، بما يؤدي إلى اشتداد التجاذبات المذهبية، مشيراً إلى أن التدخل الخارجي في مسار الأمور لن يفيد على الإطلاق أولئك الذين يعانون في الوضع الحالي. وتوقع بيلو أيضاً أن تمتد هذه النزاعات إلى السعودية وبلدان الخليج، قائلاً "يبدو أن الموجة التي أطلقتها الثورات العربية لن تتحسر قريباً. فهي تتقدم خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء، لكن المسار العام يبدو متجهاً نحو الأمام".

وفي جلسة نقاش بعنوان "المعركة من أجل الحقوق"، تحدّث راي جريديني، مستشار البحوث في "مبادرة معايير الرفاه للعمالة الوافدة" في مؤسسة قطر في مركز الابتكار في التصميم في الدوحة، عن ظروف العمل التي تعاني منها عاملات المنازل وندرة البحوث عن العمال المهاجرين.

وقال في هذا السياق "لقد وضعنا دراسة وتوجيهات ينبغي على جميع المتعاقدين من الباطن مع مؤسسة قطر التقيد بها، بما يتيح القضاء على استغلال العمال الوافدين من جانب وكالات الاستخدام و/أو مديريها. ونعمل أيضاً على وضع توجيهات حول الحد الأدنى المطلوب توافره من أجل تأمين شروط سكن وظروف معيشية لائقة لهؤلاء العمال".

وقال المستشار والباحث الاقتصادي، شربل نحاس، الذي تولّى سابقاً حقيبتَي الاتصالات والعمل في الحكومة اللبنانية "عندما يناضل العمال من أجل حقوقهم في لبنان، يتعرّضون لحملات ترهيب، فضلاً عن أن القانون الذي يُفترض به حماية حقوقهم مليء بالثغرات، لكن لبنان ليس حالة فريدة على الإطلاق في هذا المجال. فحتى في الغرب، لم يؤدّ التغيير سوى إلى انتقال الثروات من يدٍ إلى أخرى ضمن طبقات النخبة، من دون أن يعود ذلك بالفائدة على باقي الفئات. وقد أدّت هذه الممارسات إلى صعود المافيات وسواها من المجموعات التي تسعى للحصول على حصّتها من قطعة الجبنة".

وقالت إصلاح جاد، الأستاذة المشاركة في معهد دراسات المرأة ودائرة الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت "فيما كان الربيع العربي في أوجه في الأراضي المحيطة بفلسطين، كان الشتاء يخيم على الفلسطينيين. لقد خنقت السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية على السواء صوت المجتمع المدني... قبل اتفاقات أوسلو، كان المجتمع المدني ناشطاً وناشطاً بالحياة، أما الآن فتحتكره حفنة في النخبة تدفع باتجاه تطبيق الأجندات التي يفرضاها المانحون الأجانب، بغية الحصول على السيولة".

وقد سلّطت الباحثة المستقلة والناشطة اليمنية، أطياف الوزير، الضوء على دور الشباب في التحرك وانتزاع المطالب من دون الحاجة إلى الاعتماد على التمويل الأجنبي. وقدّمت مثلاً على ذلك مبادرة "لا أحد فوق القانون" وحملة "الجدران تتذكّر وجوههم" اللتين ساهمتا في نشر التوعية والنضال من أجل الحقوق في اليمن.

وفي مداخلته الرئيسية بعنوان "الحياة اليومية والثورات العربية"، توقّف آصف بيات، أستاذ كرسي كاثرين وبروس باستيان للدراسات العالمية والعبارة للحدود الوطنية في جامعة إيلينوي في أوربانا شامباني، عند الآليات التي تؤدي إلى تحوّل شأن دنيوي عادي إلى حدث ضخم، وكيف ينبثق تحركٌ ما من العدم.

وعلق في هذا الإطار "لقد فوجئ عدد كبير من الأشخاص بالأحداث التي وقعت، لكن الثورات تكون دائماً مفاجئة. ما زلنا نجهل الآلية التي تقود إلى حدوثها أو عدم حدوثها، وهذه المسألة تشكّل هاجساً بالنسبة إليّ".

يعتبر بيات أن الحكومات عاجزة عن وقف هذه التحركات التي تشهد في مرحلة معينة التقاء النضالات والنشاطات الفردية المشتتة في حدث كبير واحد، بما يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة من التيارات التي قد لا تلقى جميعها استحساناً لدى الناس، مثل الحركات السلفية.

وسلّطت جلسة النقاش الختامية تحت عنوان "فاعلون جدد ومقاربات مبتكرة"، الضوء على الوسائل والأساليب الجديدة التي استخدمت في ثورات الربيع العربي. وقد عرضت كريمة خليل، وهي طبيبة مصرية متخصصة في الصحة العامة وباحثة اجتماعية ومصوّرة، كيف قاد الشباب المصريون تحركاتهم الثورية من خلال الصور الفوتوغرافية ورسوم الغرافيتي وأشرطة الفيديو المحمّلة عبر موقع "يوتيوب".

وتحدّثت إرادة الجبوري، وهي أستاذة محاضرة في كلية الإعلام في جامعة بغداد، عن قمع المجتمع المدني العراقي وخنقه في عهد صدام حسين وبعد سقوطه، وتوقّفت عند التظاهرات التي اندلعت

بصورة عفوية من دون الحصول على إذن من السلطات، في ما عُرف بـ"انتفاضة الكهرباء" عام 2011، والتي أسفرت عن استقالة وزير الطاقة العراقي.

أما المخرج السينمائي نادر بوحموش، الناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والعضو الفاعل في "حركة 20 فبراير" المطالبة بالديموقراطية في المغرب، وهو من مؤسسي حركة Guerrilla Cinema المناهضة للرقابة المفروضة على إنتاج الأفلام في المغرب، فقد تحدّث عن النضال الذي تخوضه مجموعته من أجل الديموقراطية من خلال إنتاج الأفلام.

وقال سماح إدريس، رئيس تحرير مجلة "الأداب" والعضو المؤسس في "حملة مقاطعة داعمي إسرائيل": "لا يمكنك ترويح ما هو جديد من دون البناء على الأساسات الأقدم عهداً. لدى كتابة قصص للأطفال باللغة العربية الأدبية، أبتعد عن الترجمات الغريبة عن ثقافتنا، وأنفادي أيضاً أسلوب الروايات العربية القديمة التي لم تعد تناسب لا المكان ولا الزمان الحاليين". لا يزال إدريس ناشطاً في حملة مقاطعة إسرائيل على الرغم من أن الغالبية تخلّت عن النضال.

وفي ختام الجلسات، أتيحت الفرصة أمام المشاركين لطرح أسئلتهم ومناقشتها في حوار جمعهم حول طاولة مستديرة مع المتحدثين الرئيسيين في المؤتمر.

تأسست الجامعة الأميركية في بيروت في العام 1866 وتعتمد النظام التعليمي الأميركي الليبرالي للتعليم العالي كنموذج لفلسفتها التعليمية ومعاييرها وممارساتها. والجامعة هي جامعة بحثية تدريسية، تضم هيئة تعليمية من أكثر من 700 أعضاء وجسماً طلابياً من حوالي 8000 طالب وطالبة. تقدّم الجامعة حالياً ما يناهز مائة برنامج للحصول على البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، والدكتوراه في الطب. كما توفر تعليماً طبياً وتدريباً في مركزها الطبي الذي يضم مستشفى فيه 420 سريراً.

For more information please contact:

Maha Al-Azar, Associate Director for Media Relations, ma110@aub.edu.lb,
01-75 96 85

Website: www.aub.edu.lb

Facebook: <http://www.facebook.com/aub.edu.lb>

Twitter: http://twitter.com/AUB_Lebanon